حملة سودان المستقبل
العلاقات السودانية الاثيوبية: جدل الحاضر والمستقبل
(ورقة سياسات)

نبذة تاريخية:

تمتد العلاقات السودانية الاثيوبية منذ فجر التاريخ باعتبار التجاور الجغرافي بين البلدين، بل لقد كانت كلمة اثيوبيا تطلق حتى على السودان والممالك السودانية القديمة. وبحكم التجاور الجغرافي فقد كانت هناك الكثير من التداخل الاجتماعي والثقافي ولكن كان هناك الكثير من المناوشات والمعارك والصراعات بين الممالك المختلفة في البلدين منذ الصراع السوباوي – الاكسومي ومرورا بالصراعات على عهد المملكة الزرقاء وكذلك الصراعات على عهد الدولة المهدية في السودان، وبحكم ان التوسع والحروب كانت هي السائدة في العلاقات بين الدول وقتها.

في القرن العشرين وخصوصا في النصف الثاني منه وبعد نيل السودان استقلاله في 1956 فقد سادت حالة من الشد والجذب والصراع كانت اغلبها لأسباب أيدلوجية. ففي الخمسينات والستينات دعم نظام الامبراطور هيلاسلاسي وبحكم توجهه اليميني والمسيحي الانفصاليين الجنوبيين في السودان (وان بصورة غير معلنة)، وكان هذا رداً على ما يزعمه بدعم السودان للإريتريين. وفي السبعينات بعد تغير النظامين لعدة مرات فقد بدأت موجات من العداء وخصوصاً ابان توجه اديس اببا اليساري (1977-1991) وتوجه الخرطوم اليميني الغربي (1971-1989). أدى هذا لحالة من الحروب بالوكالة بين الطرفين حيث دعمت الخرطوم مختلف التنظيمات الارترية والاثيوبية بينما دعمت اثيوبيا الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ انطلاقها في عام 1983. أدى وصول الإسلاميين الى السلطة وتنامي المعارضة الاثيوبية والارترية المسلحة الى واقع جيو- سياسي جديد حيث تحالف كل من النظام الإسلامي في الخرطوم والمعارضتين الأثيوبية والإرترية ثم لاحقا مع نظام سلطة (الوياني) في اثيوبيا حتى العام 1996 ومحاولة اغتيال حسنى مبارك في اديس اببا وتحول اثيوبيا لعلاقة معقدة مع النظام السوداني تتسم بالعنف مرات والتعاون مرات. لحقتها فترة من توازن الرعب ومحاولة النظام تخفيف غلواء الأثيوبيين (1996-2019) وفي هذه الفترة بدأ التمدد الاثيوبي العسكري والاستيطاني في شرق السودان (الفشقة) كما بدأ في مشروع سد النهضة والذي قام على سياسة فرض الامر الواقع واستغلال التناقضات بين الطرفين السوداني والمصري وخلق عملاء نفوذ له في السودان.

تحليل سوات للعلاقة بين البلدين:

بحكم الجوار الجغرافي والتقارب الثقافي والاجتماعي فإن العلاقات بين البلدين يمكن ان تكون مزدهرة ولصالح الشعبين، ولكن بسبب من الطموحات السياسية والرؤى غير الناضجة يمكن ان تنقلب العلاقات وبالاً بين البلدين والشعبين.

ان مقارنة بسيطة للفرص والامكانيات توضح انه يمكن ان يتم تكامل بين اقتصاديات البلدين، فالسودان بما فيه من أراضي زراعية يمكن ان يضمن الامن الغذائي لنفسه ولأثيوبيا (وهي مشكلة عانت منها اثيوبيا لعقود). كما ان اثيوبيا كدولة مغلقة يمكن ان تستفيد من المؤاني السودانية. أيضا يمكن انشاء محميات طبيعية مشتركة بين البلدين وبرامج سياحية مشتركة كما يمكن ان يزود السودان اثيوبيا بالمعادن والنفط الخام الخ ، كما يمكن ان يبني البلدان شراكة فيما يتعلق بربط شرق القارة وغربها وشمال القارة وجنوبها عبر طرق قارية تمر عبر البلدين. هذا كله يحتاج الى حالة من السلام والتعاون بين البلدين ومعرفة بضرورة التكامل الاقتصادي الثنائي والإقليمي والانطلاق من رؤية تميل للتعاون لا للصراع.

من ناحية أخرى فانه من الواضح ان النزعات الإمبراطورية القديمة في اثيوبيا لا تزال تفعل فعلها، وأنها تجتر الغبن والصراعات والمظالم التاريخية، وان رؤيتها للتقدم والتطور لا تعتمد على مفهوم ديمقراطي

او سلمي او تعاوني، وانما على القهر داخليا وفرض الامر الواقع وبناء اثيوبيا الكبرى ولو على حساب الجيران خارجياً. ان ضم الاوغادين وتفكيك الصومال والسيطرة على شماله (صومالي لاند وبونت لاند) والحرب المدمرة مع ارتريا والتعامل الاستعلائي مع كينيا والاحتلال للأراضي السودانية والتعامل الذاتي الاناني في موضوع سد النهضة انما هي مؤشرات سية يمكن ان تشكل اخطاراً وسلبيات في طريق تطوير العلاقات.

العلاقات بعد ثورة ديسمبر 2019:

أدت ثورة ديسمبر 2019 الى خلق ديناميكية جديدة في العلاقات بين البلدين؛ حيث حاولت اثيوبيا استخدام القوة الناعمة لتعزيز مواقعها في السودان، وكانت زيارات رئيس الوزراء الاثيوبي الجديد ابي احمد للسودان وعرضه الوساطة بين الأطراف السودانيين وبكاءه قد أحدثت له شكل كبير من التعاطف من الراي العام السوداني. أيضا فان ما يقال عن التقدم الاثيوبي في المجال الاقتصادي يؤثر عند الكثير من السودانيين. منح جائزة نوبل لابي احمد والطابع شبه العلماني لدولته والتسويق الجيد مع تدهور العلاقات الشعبية مع مصر وبعض دول الخليج والعداء الشعبي لهم، خلق تعاطفا شعبيا كبيرا مع اثيوبيا يضغط على صانعي القرار السودانيين.

أيضا فقد افلحت اثيوبيا قبل هذه الفترة في خلق عملاء نفوذ لها في السودان، عملوا ويعملوا على خلق لوبي موالي لأثيوبيا في السودان. من أكبر عملاء النفوذ الأثيوبيين في السودان رئيس الوزراء الانتقالي د. عبد الله حمدوك نفسه والدكتور سليمان محمد سليمان وعدد من الوزراء والقيادات بقوى الحرية والتغيير وعدد كبير من التكنقراط العامل بالحكومة او على تخومها (كان اغلبهم يعمل سابقاً او حالياً في اثيوبيا). يعمل هؤلاء بشكل علني او سري على تنفيذ الأجندة الاثيوبية في السودان حالياً ولو كانت على حساب المصالح القومية للشعب السوداني في تحرير ارضه وضمان حقه من المياه والامن المائي وكذل تأمين سد النهضة من الا يصبح سلاحا ضد السودان في مقبل الأيام.

من ناحية أخرى يبدو ان المكون العسكري والأمني في السودان لم يتم اختراقه تماماً من الطرف الاثيوبي، وتبدى ذلك في التصدي للاعتداءات الأثيوبية الأخيرة في قرى بركة نورين وادم ديسة الخ الا ان عدم وجود استراتيجية امنية قومية وعدم وجود استراتيجية للتعامل مع أثيوبيا متفق عليها وحالة التناحر السياسي مع المكون المدني فضلا عن اهتمام قيادة الجيش والامن بوجودهم في السلطة فقط ومصالحهم الضيقة تؤدي للتردد والشلل في تعاملهم مع اثيوبيا وتغيب حتى ادراكهم العفوي للمخاطر في العلاقة معها. تجلى هذا في وقف السودان ضد قرار الجامعة العربية الذي يدين اثيوبيا (صوّت حينها ممثل العساكر وليس حمدوك) كما في مغازلة حميدتي للتوجهات الموالية لأثيوبيا داخليا (زعمه انه سيطبق نموذج التنمية الاثيوبي) وعدم المواجهة الحاسمة والقوية لعصابات الشفتة وكتائب الجيش الاثيوبي وإقليم الامهرا التي تعتدي على السودان رغم ان التوازن العسكري هو لصالحنا حتى الان.

ملامح الاستراتيجية الاثيوبية تجاه السودان:

من الواضح ان هناك استراتيجية اثيوبية تجاه السودان تمتد جذورها لأثيوبيا الإمبراطورية وامتدت عبر نظام منقستو ثم نظام وياني الحاكم حالياً. يقول الخبراء ان هذه الاستراتيجية قد تم وضعها في عام 1991 وهي مستمرة بالتنفيذ حتى اليوم، رغم تقلب القيادة في اثيوبيا وتغيير رموزها القيادية أربعة مرات (منغستو، ملس زيناوي، ديساليان، أبي احمد) وعلى اختلاف اصولهم العرقية والجهوية. تتمثل هذه الاستراتيجية في التالي:

- محاولة إقامة علاقات ودية ظاهرياً مع السودان مع الاحتفاظ بعلاقات متينة أيضاً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بمختلف اجنحتها وخصوصاً في المناطق المتاخمة لأثيوبيا وكذلك مع ودولة جنوب السودان،

- الحرص على عدم وجود تلاقي بين الطوائف الإسلامية الإثيوبية ومسلمي الهضبة الإثيوبية ونظراءهم السودانيين،
- الحرص على عدم قيام تحالف بين السودان وارتريا وكذلك فصم عري التواصل بين الفصائل والدويلات الصومالية المختلفة (ودولة الصومال الموحدة لاحقاً) والسودان،
- تعمل الاستراتيجية على إدخال السودان ضمن منظومة دول القرن الإفريقي وجذبه بعيدا عن الدول العربية ومشكلات الشرق الأوسط وبالعدم عزله عن المنظومتين،
- تعتبر الاستراتيجية المشاريع المائية الاثيوبية ومن أهمها سد النهضة هدفا أساسياً في حوض النيل الأزرق للدولة الاثيوبية من اهم أهدافها المستقبلية وتسعي إلى تغيير مواقف مصر والسودان من هذه المشاريع بمختلف الأساليب الناعمة والخشنة،
- تسعى لإقامة تكتل إقليمي في حوض النيل لتأييد المساعي الإثيوبية في قبول مشاريعها المائية بمعزل عن موافقة السودان ومصر لو تطلب الأمر ذلك
- تسعى الاستراتيجية الإثيوبية إلى إقامة علاقة وثيقة مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل دون اهمال علاقتها مع الصين وروسيا، لتأييد مساعيها في التنمية الاقتصادية وتحقيق تقدم اقتصادي، وتحرص أن يكون للمصالح الإثيوبية الدور الأكبر في ذلك الأمر بعيدا حتى عن نصائح وتدخلات الدول الكبرى،
- تستخدم القوة الناعمة بشكل جيد وتسعى لبناء مراكز نفوذ وعملاء نفوذ بالسودان،

<u>الفشقة وسد النهضة كأحد أكبر عاملي الصراع بين البلدين:</u>

في ماتركس العلاقات الخارجية الذي أعدته حملة سودان المستقبل فإن النظرة الموضوعية توضح ان العلاقات مع اثيوبيا سيئة سياسياً وأمنياً (بسبب سد النهضة واحتلال الفشقة) وضعيفة اقتصادياً وجيدة اجتماعياً وشبه جيدة ثقافياً وعقائدياً ولغوياً.

العلاقة السياسية والأمنية السيئة يمكن ان تنعكس على بقية العلاقات وتضرها، على علاتها. نحن في حملة سودان المستقبل ورغبة منا في تطوير العلاقات وتحويلها لعلاقات جيدة وممتازة على كل الأصعدة، لا بد ان نخاطب بشجاعة أسباب وجذور الخلافات والصراعات بين البلدين، مما يمكن ايجازهما في قضيتي احتلال الفشقة والمناطق المجاورة لها والتصعيد الاثيوبي المتواصل في هذا الامر، ثم قضية سد النهضة واخطاره واخطار المنهج الاثيوبي في التعامل معه ومع السودان.

1/ قضية احتلال الفشقة والمناطق الحدودية:

بدأت الاعتداءات والاحتلال الاثيوبي لمناطق في ولاية القضارف منذ مطلع العام 1996 بعد سحب النظام البائد عدد كبير من المراكز العسكرية المنتشرة على الشريط الحدودي بين السودان واثيوبيا ابتداءً من هميداب وسيفاوا وستيت وبركة نورين وباسلام والقلابات حتى الكرمك، وذلك بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري الأسبق حسن مبارك. وقتها . قاد هذا لتعدي المزارعين الإثيوبيين على الأراضي السودانية التي تقدر بمليون فدان زراعي تعد من اخصب الأراضي الزراعية في السودان واستعانوا في ذلك بمليشيات الشفتة المسنودة من الجيش الإثيوبي . ولقد كان الغياب العسكري السوداني المقصود يستند إلى امرينا اولهما ان سيطرة الإثيوبيين على الشريط الحدودي يحد من نشاط قوات التجمع الوطني الديمقراطي وقتها، ثانيها تقديم رشوة للنظام الاثيوبي حتى لا يثير قضية محاولة اغتيال الرئيس المصري حسن مبارك والمطالبة بتسليم المتهمين في المحاولة. استمر هذا الامر تحت غطاء عصابات الشفتة وبمشاركة جنود ومسؤولين حكوميين خصوصا من إقليم الامهرا؛ ولكن هذا العام تطور الامر لهجوم كبير على قرية بركة نورين بنهاية مايو 2020 شاركت فيه وحدات نظامية من الجيش الاثيوبي واستشهد فيه جنود ومواطنين سودانيين.

رغما عن التطمينات الاثيوبية الا انه في يوم الاحد 21 يونيو 2020 تجدد العدوان الإثيوبي الغاشم على قرية ام ديسة ورغم تصدي قطاعات من الجيش لم يتم طرد القوات الاثيوبية، بل ان تصريحات والي القضارف كانت ضعيفة جدا/ بينما لم تخرج أي تصريحات من طرف اقطاب السلطة في السودان من عسكريين ومدنيين، مما يعني ان هذه المناطق قد تركت تواجه مصيرها بنفسها، وخصوصا انه يظهر من الاعتداءات انها تأتي كمحاولة عقاب للمجموعات السكانية التي تصديت للأثيوبيين على مدار السنوات الماضية بعد سحب الجيش السوداني من معسكراته على الحدود الشرقية.

في الوقت الحالي تشكل صادرات السمسم المنتج في تلك الأراضي المحتلة مصدر كبير للعملات الحرة لأثيوبيا، كما تشكل الاعتداءات الاثيوبية مصدر ضغط على الحكومة السودانية كونها تهدد بالحرب في المناطق الحدودية، وهي بمثابة تهديد خفي لتليين موقف النظام السوداني من مفاوضات سد النهضة.

2/ قضية سد النهضة:

بدأت اثيوبيا منذ عام 2011 بناء ما أسمته بسد الالفية أولا ثم سد النهضة لاحقاً على النيل الأزرق، والذي يشارف الانتهاء في لحظة كتابة هذه الورقة (يونيو 2020) وترغب اثيوبيا في البدء بملئه بدءا من شهر يوليو 2020م

لقد تميز الموقف السوداني طوال هذه الأعوام بالسلبية الشديدة والضعف في التعامل مع هذه القضية التي تتعلق بمصالح السودان العليا، والمتمثلة في الامن المائي والبيئي والاقتصادي للسودان، واتسمت مفاوضات الجانب السوداني بالمراوغة والانحياز لهذا الطرف او ذاك دون ذكر الاسباب ودون مراعاة للمصالح العليا للبلاد، كما تجاهلت رأي الخبراء والقوى السياسية الذين أشاروا للأخطار الكبيرة لسد "النهضة" (وفق التصور الاثيوبي) على الامن المائي للسودان والامن الاستراتيجي للبلاد.

لقد كان من أكبر علامات ذلك الضعف هو توقيع السفاح البشير على إعلان المبادئ حول سد "النهضة" لعام 2015، والذي تم توقيعه من وراء ظهر الشعب السوداني ولم يتم عرضه - قبل توقيعه - على البرلمان السوداني او الاحزاب السياسية والخبراء السودانيين للتطوير والاجازة أو الرفض. ان كل الوقائع تثبت إن السودان قد كان طرفاً سلبياً في صياغة ذلك الاتفاق والذي شابته الكثير من السلبيات والنواقص الخطيرة حيث أقر قيام السد بالمواصفات الاثيوبية، مما يهدد ضمان السلامة الكاملة للسد. ولم يغير تكوين لجان فنية لإجراء الدراسات وبدايتها لعملها شيئاً من الخطط الاثيوبية منذ عام 2011 وحتى الآن، فضلاً ان عمل اللجان كان يجب ان يسبق التنفيذ وليس ان يكون لاحقاً له. إن الاستمرار في عمل اللجان طوال سنوات دون الوصول لاتفاق قانوني دولي ملزم كان من قبيل العبث وتكريس لسياسة فرض الأمر الواقع التي انتهجها الطرف الاثيوبي. كما لم ينص الاتفاق على تقليل سعة تخزين الخزان التي يطرحها الطرف الاثيوبي وهي 74 مليار متر مكعب ولم يطالب الطرف السوداني بتخفيض تلك السعة لا سابقاً ولا حالياً، مع العلم بما يمكن ان تسببه هذه السعة العالية من اضرار عديدة على السودان من ناحية أمن المياه، وكذلك من النواحي البيئية ومن ناحية السلامة. لقد اوصت هيئة الاستصلاح الأمريكي بتخفيض السعة الى 11 مليار متر مكعب وكذلك دراسة معهد مساشوتش للتكنلوجيا لعام 2014م التي تحدثت عن قواعد ملء وتشغيل السد، وكذلك أوضح الكثير من الخبراء عن الاضرار المتوقعة من انجاز السد بشروطه الفنية الحالية وبالسعة المقترحة من الأثيوبيين على السودان، من اهمها تجفيف السودان وتقليل الوارد من مياهه بنسبة 3 مليار متر مكعب من المياه سنوياً، فضلا عن الأضرار بالجروف والمياه الجوفية والنحر وتدمير الكفاءة التصميمية للقنوات بالمشاريع المروية وحرمان المشاريع من السماد الطبيعي وتقليل او عدم توليد الكهرباء من خزاني الروصيرص وسنار في فترة ملء الخزان وعدم وجود مياه كافية لري مشاريع النيل الأزرق وغيرها.

يجب الاشارة الى إن الاتفاق الإطاري لعام 2015م قد ألغي عمليا اتفاقية 1959 لتقسيم مياه النيل واقر مبدأ الحاجات الحالية والمستقبلية فيما يتعلق باستخدام مياه النيل، بينما لم يضع أي أسس قانونية جديدة ملزمة لضمان حقوق السودان في المياه (كانت اتفاقية عنتيي يمكن أن تشكل إطاراً صالحاً لذلك). إن حق

السودان في الحصول على المياه في هذه الحالة سيحدده الطرف الاثيوبي، والذي يتحدث عن نهر النيل الأزرق وكأنه نهر اثيوبي ويصف قضية السد بالموضوع السيادي ويتحدث عن عدالة توزيع المياه كما يتحدث عن انشاء بنك للمياه. كل هذا في عدم وجود أي إلزام رسمي للطرف الاثيوبي بالتقيد حتى بما تم الاتفاق عليه في 2015 (على ضعفه). فإعلان المبادئ يقول ان الدول تلزم نفسها وهذا التزام فردي يمكن للدولة ان تنسحب مه في أي وقت، كما وافق ذلك الإعلان في المادة 9 منه على الطرح الأثيوبي بإدخال مفهوم السيادة الغريب في أمر يتعلق بنهر دولي.

كما ألغي إعلان2015 عمليا اتفاقية 1902 والتي جاءت بناءاً على طلب ومبادرة الحكومة الاثيوبية آنذاك وطلب الإمبراطور منليك شخصيا، والتي نصت على نقل تبعية منطقة بني شنقول من السودان لأثيوبيا مقابل التزامها بعدم اقامة أي سدود أو منشآت على النيل الازرق . إن اثيوبيا بإقامتها لسد "النهضة" في 2011 ودون الحصول على موافقة سودانية قد خرقت تلك الاتفاقية، وكان يفترض ان تعود أراضي بني شنقول للسودان أو ألا ينشأ السد دون موافقة سودانية. المؤسف ان السد قد أقيم على تلك الأراضي بالذات، أي انه قد أُقيم فعلياً على أراضي سودانية وبشروط لا يمكن الا ان تضر بالسودان. لقد أسقط المفاوض السوداني هذه القضية تماما، ولم يطرح في المقابل – لا سابقا ولا لاحقاً - أي مطالب تتعلق بقضية اراضي بني شنقول أو غيرها من الأراضي السودانية المحتلة من طرف اثيوبيا مثل الفشقة.

إن عدم تنفيذ مخرجات دراسات اللجنة الدولية حول سلامة السد من قبل الطرف الاثيوبي وخصوصا في ظل المهددات الطبيعية او بفعل فاعل التي يمكن ان تهدد امن السد، وهو الذي يقع مباشرة على الحدود السودانية، يشكل تهديدا كبيرا في حالة تهدم السد على السودان . وخصوصاً أنه لم تسبق قيامه دراسات عن المخاطر الناجمة عن فرضية انهياره وما يمكن ان تسببه من تدمير للسدود السودانية والبنى التحتية والمدن وعموم وسط السودان (تكشف الدراسات الأولية ان انهيار السد يمكن ان يدمر كل المدن والقرى السودانية على النيل الازرق وشرق الجزيرة من الحدود وحتى تصل للمدن شمال الخرطوم)

كما لم تناقش قضية الضمانات الا تستخدم اثيوبيا المياه المخزنة في الزراعة، وان تلتزم بوعودها المرسلة عن ان السد مكرس لانتاج الكهرباء فقط. إن دراسات بعض الخبراء الاثيوبيين (مثل البروفيسور اسفاو بيني استاذ الهندسة الميكانيكية ومدير معهد الطاقة المتجددة والاستغلال الامثل للطاقة في جامعة سان دييغو الحكومية الامريكية) تقول إن السد لن ينتج أكثر من 2 ألف ميغاوات من الكهرباء (وليس 6 الف كما يقول الطرف الحكومي الاثيوبي). هذا يجعلنا نتساءل حول الهدف الحقيقي من السد، وهل هو الكهرباء ام حجز المياه للزراعة وبيعها لاحقاً كسلعة، خصوصاً إذا علمنا إن للطرف الاثيوبي سابقة في التحلل من التزاماته المماثلة. فقد التزمت اثيوبيا قبل انشاء سد جيب 3 على نهر اومو بعدم حجب المياه واستخدام السد للكهرباء فقط، فلما قارب انتهاء السد أعلنت اثيوبيا تحللها من ذلك الالتزام وقالت انها ستستخدم مياهه للزراعة، وبدأت فعلاً بحجب المياه واستخدامها للزراعة مما أدى لتجفيف شمال كينيا وبحيرة توركانا، فيما يعده الخبراء واحدة من أكثر الكوارث الطبيعية الناتجة عن السدود، وما فتح المجال امام صراع اثيوبي كيني مرير حول المياه، وما تضرر منه مئات الاف المزارعين والصيادين الكينيين والاثيوبيين.

ان السيناريو أعلاه يمكن ان يتكرر بالحرف حال بد ملء سد "النهضة" وفي حالة استمرار اثيوبيا في سياستها الحالية واستمرارانا في دفن رؤوسنا في الرمال. إن الطرف السوداني ومنذ عام 2011 وحتى اليوم لم ولا يطرح أي مطالب صارمة تتعلق بضمان حقوق ونصيب السودان من المياه خصوصا ان مصر تشدد على عدم المس بنصيبها من المياه مع العلم انها تستخدم الفائض من المياه السودانية حالياً. هذا يمكن أن يفتح الباب لاتفاق مصري – اثيوبي على حساب السودان. إننا قطعاً نحترم حق اثيوبيا في التنمية وفي الحصول على الكهرباء، وكذلك حق مصر في الحصول على الماء، ولكن هذا لا يمكن أن يتم على حساب شعب السودان وفي ظل تغييبه، ولا يمكن أن يتم اقرار القرارات الكبرى والاستراتيجية بمثل تلك التخبطات والسلبية والعشوائية التي اقرت بها سلطات الانقاذ ذلك الاتفاق والتي تواصل فيها السلطات الحالية المفاوضات.

ملامح في طريق الاستراتيجية السودانية للتعامل مع اثيوبيا:

من منطلق ما ورد أعلاه، هناك حاجة ماسة لبناء استراتيجية سياسية سودانية قومية للتعامل مع اثيوبيا، تتفق عليها كل القوى السياسية والاجتماعية وتعمل الدولة السودانية على تحقيقها. في وجهة نظرنا فإن هذه الاستراتيجية يجب أن تشمل التالي:

1. اثيوبيا دولة جارة ويمكن في ظل علاقات سياسية وامنية واقتصادية جيدة معها ان يعود الامر بالنفع على البلدين. لكن لا يمكن ان يأتي هذا الامر وفق سياسات الاحتلال وفرض الامر الواقع والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدين،
2. التأكيد بأن كل اراضي الفشقة الكبرى هي أراضٍي سودانية وباعتراف الجانب الاثيوبي ورفض ما يحدث من احتلال واعتداءات من قبل الجارة إثيوبيا، وتحرير تلك المناطق إعادة الحاميات العسكرية وتسليح المواطنين فيها وطرد أي وجود اثيوبي فيها ولو أدى ذلك لأعظم التضحيات،
3. تقديم شكوى رسمية لمجلس الأمن الدولي توضح العدوان والاحتلال الاثيوبي وملابساته وتداعياته على أهل المنطقة والسودان،
4. دعم الأهالي في تلك المناطق حكوميا وشعبيا حتى يستطيعوا الصمود وإكمال العمليات الزراعية باعتبار هذه الاحداث متكررة سنوياً والغرض منها حرمانهم من زراعة أراضيهم،
5. .قضية سد النهضة ليست قضية اثيوبية خاصة ولا قضية فنية فقط ، لأن تبعات انشائه وملئه وتشغيله قضية تتعلق بالأمن المائي والأمن القومي للسودان. لذلك لا بد من اتخاذ القرار فيها على اعلى المستويات في الدولة، وان يدور حولها نقاش وطني ومجتمعي شفاف؛ كشفاً للحقائق وتنويراً للشعب بالمهددات الماثلة والمحتملة،
6. في هذا الاطار اعتبار اعلان المبادئ لعام 2015 الذي وقع عليه المخلوع البشير مضر جداً بشعب السودان وبالمصالح الاستراتيجية لبلادنا وقد تم توقيعه بمخالفة للقانون السوداني، ولذلك يجب على السودان الانسحاب منه والتفاوض وتوقيع اتفاق جديد يضمن الحقوق السودانية، وكذلك الانسحاب من المفاوضات واللجان الفنية والبحث عن حلول أخرى حتى لا تفرض حالة ملء السد من طرف واحد على شعب السودان،
7. ضرورة تخلى الدولة السودانية والمفاوض السوداني عن استراتيجية التفاوض كحليف لمصر تارة أو لأثيوبيا تارة اخرى أو حتى كوسيط بينهما، وذلك لفشل هذه الاستراتيجية التام وانهيارها بتوقيع اتفاق اعلان المبادئ والذي استجاب في المقام الأول للمطالب الاثيوبية. هذه الاستراتيجية الفاشلة تستبطن غياب ارادتنا المستقلة ومصالحنا الخاصة على طاولات التفاوض، وهو منهج درج عليه المخلوع البشير ونظامه. بدلاً من ذلك على السودان انتهاج استراتيجية جديدة تقوم على المصالح العليا للشعب السوداني وضمان حقوقه وحقوق كل الدول المستفيدة من مياه النيل وخلق حالة أفضل من التعاون مع دولها وخصوصاً دولة جنوب السودان فيما يتعلق بمستقبل استخدام مياه النيل، وبناء تحالفاتنا وفقاً لتعاون أي من دول حوض النيل مع مطالبنا المشروعة في امن المياه والسلامة واستعادة أراضينا المحتلة الخ،
8. وفقا لمبدأ التعاون والاستخدام الامثل للموارد الذي تقره المعاهدات الدولية فيما يتعلق باستخدام الأنهار والموارد المائية الدولية، يجب ان ينال السودان حصة كبيرة ومحددة من مياه النيل للري لوفرة اراضيه الزراعية واعتدال مناخه وصلاحيته للزراعة أفضل من اثيوبيا ومصر، فضلا عن توفير مياه الشرب للأقاليم الشرقية والغربية للبلاد واحتياجات النمو الصناعي من المياه وذلك بشكل لا ينتقص من حجم استهلاك السودان الحالي بل يزيده. هذا الحق يجب أن يضمن في اتفاقية دولية وليس عبر لجان فنية. في هذا الإطار ننظر بعين إيجابية لاتفاقية عتيبي الإطارية والتي كان يمكن ان تستوعب هذا الحق، لولا التأخير في الانضمام لها من الجانب السوداني ونتيجة

للاستراتيجية الفاشلة سابقة الذكر. لذلك لا بد من توقيع هذه الاتفاقية واجازتها، عموما نطالب بأن تكون الاولوية في استراتيجيتنا لصياغة هذا الاتفاق الدولي ونري أن يتبلور الموقف السوداني حول إعادة تقسيم مياه النيل وفقاً لعدد السكان الحالي والمستقبلي لدول الحوض،

9. في هذا الإطار يجب اتخاذ موقف واضح من موقف الدولة الاثيوبية والمفاوض الأثيوبي إن قضية بناء السد هي قضية سيادية اثيوبية داخلية، فالسد يقوم على نهر دولي يخضع لقواعد القانون الدولي واعرافه، كما يجب التصدي لرؤية المفاوض المصري التي تنظر لمصالح مصر فقط ولا تستصحب المصالح الحيوية للسودان وبقية دول حوض النيل،

10. يجب حل مسألة سلامة السد من الانهيار وكذلك ضمان سلامة السد من التخريب. هذا أمر حياة أو موت بالنسبة للشعب السوداني. سيتم ذلك فقط عبر تقوية السد وفقا لدراسة اللجنة الدولية حول سلامة السد وتقليل حجم سعة التخزين وكذلك بناء قنوات فرعية تخرج من السد وتدخل السودان وتستخدم في الري، على ان تقع مسؤولية شق تلك القنوات والاشراف على تسليكها على عاتق الطرفين الاثيوبي والسوداني. أيضاً يمكن ضمان السلامة العسكرية والأمنية للسد بإنشاء قوة عسكرية مشتركة سودانية اثيوبية خاصة بحماية السد ذات تدريب وتجهيز عالي تعسكر حول مناطق السد خصوصا ان منطقة القرن الافريقي منطقة ملتهبة ويمكن الاعتداء على السد من قبل متمردين اثيوبيين او من دولة مجاورة أو اي جهة أخرى ربما تستفيد من انهياره،

11. في هذا الإطار أيضاً يجب ان تعمل الجهات الفنية في السودان لوضع خطط شاملة تستطيع بها تقليل مخاطر سلامة السد وذلك بعمل نموذج رياضي (محاكاة) لمعرفة الآثار الفعلية في حال انهيار السد ووضع خطط فعالة لمجابهة تلك الآثار في حالة حدوثها. وفقا لما ورد ذكره والاخطار البالغة على السودان يجب تضمين مبدأ الادارة المشتركة للسد بين السودان واثيوبيا وليس فقط مشاركة السودان في اللجان الفنية المختلفة،

12. يجب أن يؤمن وبشكل رسمي حق تزويد السودان بالكهرباء وبأسعار تفضيلية من السد في حالة اكتماله وفق الشروط الجديدة وأن تنشأ خطوط حديثة لنقل كهربة السد للسودان وتأمينها. هذا الحق غير مكفول في اتفاقية 2015 رغم الشائعات عن ذلك. فالاتفاقية تتحدث فقط عن (إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد "النهضة")،

13. يجب إعداد الدراسات والمشاريع الكبرى في مجال بدائل الطاقة المتجددة السودانية وتطويرها حتى نصبح مستقلين ذاتياً ومتقدمين في مجال اشباع حاجاتنا من انتاج الطاقة (والتي يمكن أيضا استخدامها لتوفير مصادر مياه جديدة) وذلك تحسبا لئلا نكون تابعين لأحد في مجال الطاقة، ولقفل الطريق امام إمكانية ابتزازنا مستقبلا برفع سعر الطاقة التي يمكن ان نشتريها من الدول المجاورة، ولتوفير مصادر مياه جديدة للأجيال القادمة، بدلاً من اهدار الموارد الحالية الغالية،

14. وضع قضية منطقة بني شنقول وأهلها وضمان حقوقهم ومطالبهم العادلة في التنمية والتعويضات والحريات والحماية على طاولة الاهتمام والمفاوضات وذلك بسبب ارتباط اهلها بالسودان ثقافة ونسباً وتاريخاً،

15. الاهتمام بدراسة تاريخ ولغات وثقافات اثيوبيا وحاضرها والواقع السياسي الاجتماعي فيها، وباعتبار ان المعلومة الصحيحة والمعرفة الدقيقة هي أساس التحليل الجيد والقرار السليم،

16. توطيد العلاقات مع كل دول الجوار، وخصوصا ارتريا وجنوب السودان ومساعدتها في مجهوداتها التنموية، وتوطيد العلاقات مع كل من كينيا والصومال وجيبوتي والقوى المؤثرة فيها سياسيا واجتماعيا،

17. عمل حملات إعلامية تركز على توجهنا الافريقي ورغبتنا في علاقات حسن الجوار والتعاون مع اثيوبيا وغيرها، وفي نفس الوقت فضح محاولات استغلال الأوضاع الداخلية او عملاء النفوذ الاثيوبيين للإضرار بمصالح السودان الكبرى.

امانة العلاقات الخارجية
حملة سودان المستقبل
25 يونيو 2020

مراجع إضافية :

- ملف العلاقات السودانية الاثيوبية في موقع معرفة اورغ:
- https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D9%BE%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

- د. المعتصم أحمد علي الأمين: ملامح الاستراتيجية الإثيوبية تجاه السودان وأهدافها المستقبلية:
http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/993-2011-12-09-06-16-21/47794-2012-12-12-18-44-00

- الحزب الديمقراطي الليبرالي : تقييم الحزب الديمقراطي الليبرالي للاتفاق الإطاري حول سد النهضة:
http://www.sudanile.com/79682

- عادل عبد العاطي : رسالة مفتوحة للسيد / عبد الله حمدوك حول مخاطر سد "النهضة" على الامن المائي والاستراتيجي للشعب السوداني: http://www.sudanile.com/119174

- ملفات ساخنة في العلاقات السودانية الاثيوبية : https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1353632-%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%A7%D8%AE%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

- حملة سودان المستقبل : موقف حملة سودان المستقبل من العدوان الإثيوبي الغاشم على منطقة بركة نورين: https://www.facebook.com/sudanofthefuture/posts/2517976311794333

- هاشم على حامد : المتغيرات الدولية ومستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية: https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9/

- د. أحمد المفتي: سد النهضة ـ رؤية مقدمة لمجموعة إدارة الأزمات الدولية: https://eipss-eg.org/%d8%b3%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d8%b6%d8%a9-%d9%80-%d8%b1%d8%a4%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d9%82%d8%af%d9%85%d8%a9-%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%85%d9%88%d8%b9%d8%a9-%d8%a5%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b2%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%a9/